

من وزير الاقتصاد والمالية

28-01-2015

إلى

N°160

الموضوع: حول معالم تسجيل صفقة عامة إطارية
المرجع: مكتبكم بتاريخ 29 ديسمبر 2014

تبعاً لمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي أقدتم بمقتضاه بأنه وقع إسنادكم الصفقة العامة الإطارية لتزويد مختلف مصالح الإدارة العمومية بالمحروقات بعنوان الفترة الممتدة من غرة جانفي 2015 إلى 31 ديسمبر 2019 وذلك بناء على طلب العروض الوطني الذي قامت به وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة وباعتبار أن تجسيم الصفقة العامة الإطارية يكون عبر إبرام عقود صفقات خاصة سنويا مع كافة الإدارات التابعة للدولة، طلبتم الاكتفاء بتسجيل عقد الصفقة العامة الإطارية بالمعلوم النسبي المحدد بـ0,5% وإفانكم من تسجيل عقود الصفقات الخاصة.

وجواباً، يشرفني إعلامكم أن كل عقود الصفقات خاضعة وجوباً لإجراء التسجيل وبالتالي لا يمكن الاكتفاء بتسجيل عقد الصفقة العامة الإطارية وإفانكم من تسجيل عقود الصفقات الخاصة.

ومن جهة أخرى وباعتبار أن الصفقة المذكورة سوف يقع تجسيما بعقد صفقة عامة إطارية تحتوي على ثمن جملي أدنى وثمان جملي أقصى، ثم في مرحلة ثانية سوف يقع إمضاء عقود صفقات خاصة في إطار الصفقة العامة الإطارية تحدد حاجيات كل مشتري عمومي سنويا، وبالرجوع إلى طلبكم فإنه يمكنكم تسجيل العقود المجسمة للصفقة المذكورة كما يلي:

- عقد الصفقة العامة الإطارية: يسجل بالمعلوم النسبي المحدد بـ0,5% على المبلغ الأقصى للصفقة.

- عقود الصفقات الخاصة: في صورة استخلاص المعلوم النسبي المحدد بـ0,5% على المبلغ الجملي للصفقة العامة الإطارية فإنها تكون خاضعة للتسجيل بالمعلوم القار المحدد بـ20 ديناراً عن كل صفحة من كل نسخة.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية والتفاوض
الإمضاء: هيبية جراد اللواتي